

أما في قولهم لا يدخل عليه الواو كما لا يدخل على الاسم تسمية

المضارع متشابه للاسم فلا يدخل عليه الواو كما لا يدخل على الاسم تسمية
يشترط في دخول الواو مع الأفعال شرط آخر وهو أن يكون معي من قد
ذكر في التسمية فإثرها ما كان الشارح لزمنه الواو نحو وقد تعلمت
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأوتعتها الوصية كما
له المضارع اجعلن مستند أشعير أن الجملة المصدرية بالمضارع المثبت
العاري من قد إذا وردت بالواو يؤول على الأصح بعد ما أي بعد الواو مبتدأ
ويجعل المضارع خبراً عنه لتصبح جملة اسمية كقولهم فمات وأصل عنه
أي وأنا صلته قال

ص وجملة الحال سيرة ما قد ما بواو أو مضمر أو بهما
الذي قد هو الجملة الفعلية المصدرية بالمضارع المثبت وسواء
يشتمل الجملة الاسمية منتهية أو منفية والفعلية المصدرية بالمضارع
المنفي والمضارع منتهية أو منفية ومغضض قوله بواو أو مضمر أو بهما
جوازاً لوجه التثنية في ذلك كله وليس على الخلاف فلا بد من بيان
الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لم يرد فيها الضمير والمعلوم الواو نحو ذلك
الكتاب لا رتب فيه وقد ان عطف على حال كقوله تعالى بئنا وهم بما يكون
وإن كانت غير مؤكدة ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة إلا أن الأكثر
محسباً بالواو مع الضمير وأقل منه انفراد الواو وأقل منه انفراد الضمير
وليس انفراد الضمير مع فليؤيد ذلك ما ذكره في المتن من قوله الفاعل هو
فصير وقد جعل في الشفاف بعضكم لبعض عدو ولا معقب حكمه في موضع
نصب على الحال وأما المصدرية بالمضارع المنفي فإن كان الثاني لا هو كالمثبت
في لزوم الضمير والتجوز عن الواو فإن ورد بالواو أو قد المبتدأ على الأصح كقوله
أبو بكر كان فاستغنى ولا ينبغي أن يرضى على ذلك في التسهيل وقول الشارح
وقد حصر الضمير الواو وظاهر عدم الثنا والبرهان الثاني غيرهما جازت الأوجه

والضمير الواو هو الضمير العاري من قد إذا وردت بالواو يؤول على الأصح بعد ما أي بعد الواو مبتدأ ويجعل المضارع خبراً عنه لتصبح جملة اسمية كقولهم فمات وأصل عنه أي وأنا صلته قال

الضمير العاري من قد إذا وردت بالواو يؤول على الأصح بعد ما أي بعد الواو مبتدأ ويجعل المضارع خبراً عنه لتصبح جملة اسمية كقولهم فمات وأصل عنه أي وأنا صلته قال

الدلالة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يفضي الحاق ان بما وأما ان
فلا يدخل لهما هنا وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي لا يعضد الواو في
الضمير وفي كلام غيره التسهيل جازاً زيد وما ناطله الشمس وأما المصدرية بالحال
المثبتة فإن كان المبالا نحو لا كانوا به يستهزؤن أو مثلوا بما ونحو ذلك الجمل
نصيراً جازاً أو عدلاً أو أصله الشرط نحو لا ضرب من زيد أذهب أو مكث لم الضمير
والجواز عن الواو وأمتنع دخول قد وقوله من باب هذا الموت لا يلزم حاجة
لنفسه الاضحية فصارت نادراً وكامل الحال مؤكدة نحو أبو بكر الخليفة قد
علم الناس ترك الواو أيضاً وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة فإن
انفرد الواو وزمنه قد نحو محمد وقد نصب لوم تشاكاً وإن انفرد الضمير واجتمعا
جازت الأفعال وقد وجدتها في أربع صور وتزويد في الكلام جازاً زيد وقوله ما يوع
ثم جازاً زيد ما يوع ثم جازاً زيد قد ما يوع ثم جازاً زيد وقوله ما يوع وجعل الشارح
الثلاثة أقوالاً للرابعة وهو خلاف ما في التسهيل وقد ذهب قوم منهم إلى أن
المتروك واليولي لا يشترط قدم الماضي الظاهر أو مقدّم والمشار إليه لا
يحتاج إلى تقدير بل يكفي ما ورد من ذلك وأما المصدرية بالمضارع المنفي نحو زفها
الأوجه الثلاثة وقد نكت بمثل هذه المسألة والمسألة الواضحة وخشبه
الإطالة **ص** والحال قد حذف ما فيها **ص** وبعض ما حذف ذكره في حُظف
ص بعض ما حذف الحال قد حذف وحذفه على ضربين جازاً وواجباً جازاً
ما حذف محضاً ومعمّاه كقولك للرجل أشد أمهيد بالواو فنقد مذكره في
استنفاها ولو غير كقولك راكلاً من قال كجف جيت والواجب إذا جرت
مثلاً كقولهم خطيبين ساء طبعين كتاب أي عرفتم أو دبب أزيد ما
أو غيرهما شيئاً مشياً مقرونة بالقاء أو هم نحو بعني يد رهيم فصاعداً التي قد ذهب
الفرق بعد الأوبان عن ضمير نحو ضرب زيداً فما أو وقف بل لا ينظر اللفظ
بالفعل نحو ما مائة وقبسياً أخرى وللهذا الموضع أشار بقوله وبعض ما

Copyrighted material